

غرفة تجارة عمان  
إدارة الدراسات والتدريب  
وحدة الدراسات والإنعاش الدولية

التقرير الإقتصادي السنوي  
للعام 2003 مقارنة مع العام 2002

إعداد  
صبري الخصيب

أيار 2004

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2003)  
مقارنة مع العام (2002)

المحتويات

1. مقدمة .
2. الناتج المحلي الإجمالي .
3. المالية العامة :
  - الإيرادات والمنع الخارجية .
  - إجمالي الإنفاق .
  - العجز المالي .
  - المديونية الخارجية والداخلية ، والقروض الخارجية المتعاقد عليها
- 0
- برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي 0
- مصادر عوائد التضخمية وإستخداماتها 0
4. التجارة الخارجية :
  - الصادرات الوطنية ( التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي ) .
  - السلع المعاد تصديرها .
  - المستوردات الخارجية ( التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي ) .
5. المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار .
6. الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة .
7. بورصة عمان .
8. نشاط المناطق الصناعية المؤهلة .
9. الشيكات المرتجعة .
10. التسهيلات الإئتمانية .
11. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .
12. المراجع الرئيسية .

# التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2003)

## مقارنة مع العام (2002)

### مقدمة :

حقق الأردن خلال عام 2003 العديد من الإنجازات المتنوعة في مجال التنمية المستدامة بثتى مستوياتها ، وحاز على موقع متقدم على خارطة الإستثمارات العربية والأجنبية بفضل إمتلاكه للمقومات والمتطلبات العديدة التي تستقطب المستثمرين وفي طليعتها الإستقرار السياسي الذي ينعم به الأردن ، بالرغم مما يسود المنطقة من توتر واضطراب ، حيث ألفت الأحداث الجسيمة التي شهدتها المنطقة خلال عام 2003 بظلالها القاتمة على مختلف الدول المجاورة ، فتداعيات الحرب في العراق وأعمال العنف والتدمير في الأراضي الفلسطينية كان لها تأثيرات واضحة على الإقتصاد الأردني ، وبالرغم من كل ذلك فقد إستطاع الأردن التصدي لتلك الآثار ومواجهتها والتقليل من إنعكاساتها السلبية ، من خلال ترتيب الأولويات الوطنية على ضوء هذه المستجدات، والإعتماد على المساهمات التي تم تقديمها من قبل الدول الشقيقة والصديقة كالمنح التي كان لها الأثر الواضح في تجاوز هذه الصعاب وتخفيف تداعيات هذه الأحداث على الإقتصاد الوطني<sup>0</sup>

ومن المعروف أن الأردن إختط نهجاً تصحيحياً شاملاً بالتعاون مع صندوق النقد الدولي على أثر الأزمة الإقتصادية الحادة التي عصفت به في اواخر عقد الثمانينات ، وقد قطع شوطاً ناجحاً في هذا المضمار ، مكنه من تصويب مسار الإقتصاد الوطني وتهيئته للإندماج إلى حد كبير مع الإقتصاد العالمي الذي تسوده حالياً ظاهرة الإفتتاح والعولمة وثورة المعلومات والإتصالات<sup>0</sup> حيث إنتقل إقتصادنا الوطني من إقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى إقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دور الريادة والقيادة والبيئة التنافسية الحرة تحت مظلة حكومية إقتصرت على جوانب الإشراف والرقابة والتنظيم<sup>0</sup>

وقد أكدت النتائج التي حققها الإقتصاد الوطني خلال عام 2003 على إيجابية السياسات والإجراءات التي إتخذتها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص لرفع سوية أداء مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وتعزيز قدراتها لمواجهة التحديات التي ترتبت على إنضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية وإتفاقية (الإفتا) ، وتوقيع العديد من إتفاقيات التجارة الحرة مع دول عربية وأجنبية أهمها الإتفاقية الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>0</sup>

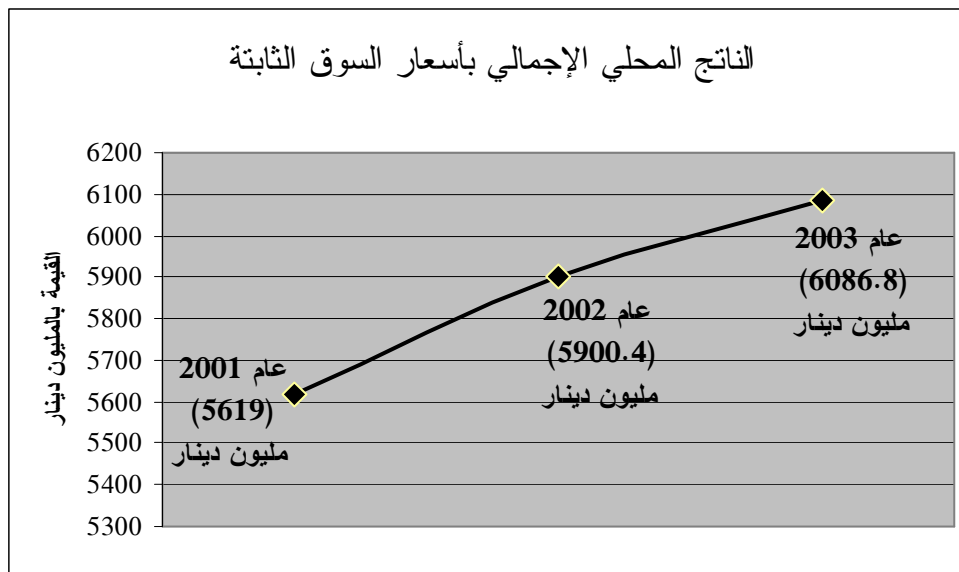
ويأتي التحسن في الأداء الإقتصادي في ظل منظومة السياسات والإجراءات التي تم إتخاذها في إطار برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي الذي يهدف بشكل رئيس إلى الإسراع في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات والمشاريع التي يؤمل منها تحسين الخدمات الحكومية الأساسية المقدمة للمواطنين من صحة ومياه وتربية وتعليم وتدريب مهني ، إضافة إلى تعزيز وتنمية العوامل التي من شأنها زيادة القدرة الإستيعابية في الإقتصاد لإستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي<sup>0</sup>

وبهدف ترسيخ هذه المكتسبات ، ستواصل الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز القدرة التنافسية لإقتصادنا الوطني ومنتجاته محلياً ودولياً ، ولعل

إنعقاد الملتقى الإقتصادي العالمي خلال صيف عام 2003 والتوجه لإنعقاده مجدداً خلال شهر أيار/2004 على شاطئ البحر الميت لهو خير دليل على ذلك ، لما لهذا الحدث من صدى عالمي واسع ينم عن تبؤ الاردن لمكانة عالمية مرموقة0

### الناتج المحلي الإجمالي :

حقق الإقتصاد الأردني تحسناً ملحوظاً خلال عام (2003) ، حيث أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ( الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2003 قد بلغ (6086.8) مليون دينار ، مقابل (5900.4) مليون دينار لعام 2002 ، أي بنسبة نمو مقدارها (3.2%) .

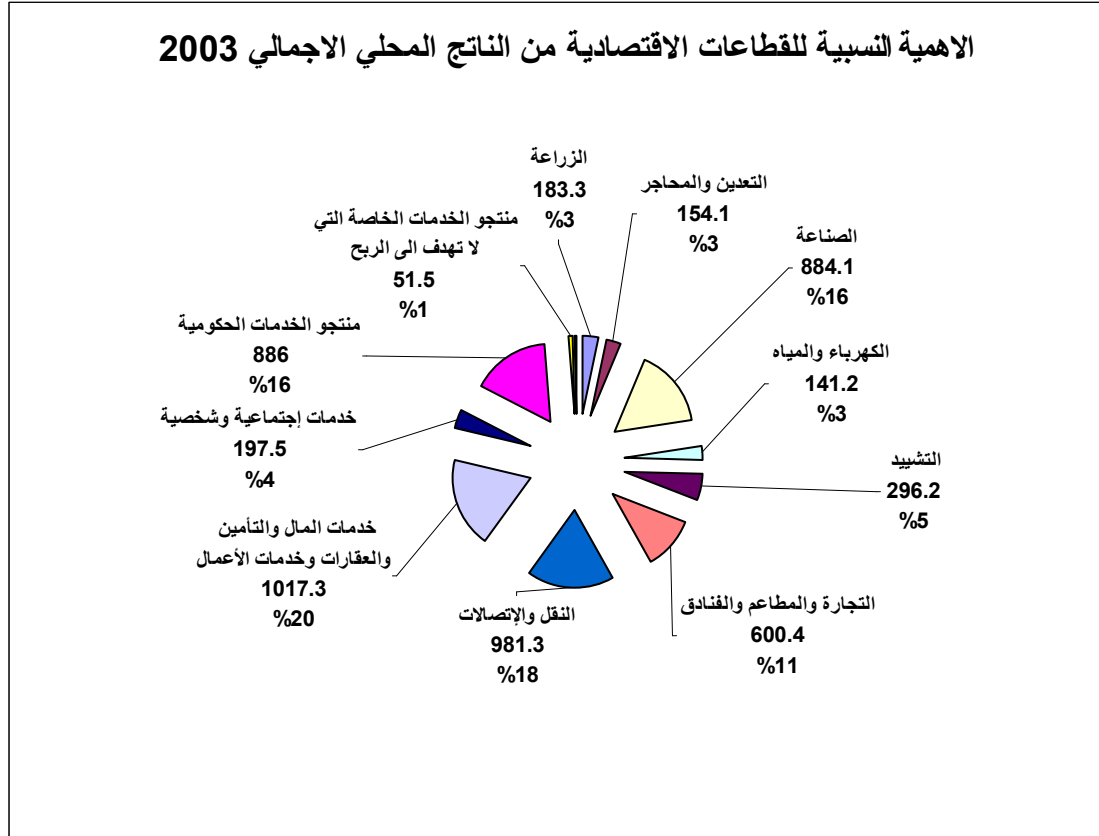


وقد جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2003 نتيجة نمو مختلف القطاعات الإقتصادية ، حيث نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (3.9%) ، قطاع النقل والاتصالات بنسبة (8.2%) ، قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية بنسبة (3.7%) ، قطاع الزراعة وصيد الاسماك بنسبة (1.6%) ، قطاع الصناعة بنسبة (2.2%) ، قطاع الانشاءات بنسبة (4.9%) ، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (1.1%) ، قطاع المال والتأمين بنسبة (2.6%) ، في حين تراجع قطاع التعدين بنسبة (1.3%)0

مما تقدم ، يتضح وجود نسب نمو ملحوظة في مختلف القطاعات الإقتصادية بالرغم من الظروف الإقليمية والدولية السائدة ، كالحرب في العراق ، واستمرار تصاعد الانتفاضة ضد الإحتلال (الإسرائيلي) للإراضي الفلسطينية ، إلى جانب التداعيات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول والتي انعكست بصورة سلبية على أداء إقتصاديات الكثير من دول العالم بما في ذلك تراجع نسب النمو

الإقتصادي فيها ، وتقلبات أوضاع الأسواق العالمية لاسيما أسواق البورصات المالية وتذبذب اسعار صرف العملات الأجنبية 0

« وفيما يلي رسم توضيحي يبيّن قيمة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها :



### المالية العامة :

بالرغم من أن إعداد الموازنة للعام 2003 جاء في غمرة التداعيات السلبية التي تسود المنطقة ، إلا ان تقديراتها تميزت بالتركيز بشكل كبير على الإنفاق الرأسمالي سواء المندرج منه في الموازنة العامة او في برنامج التحول الاقتصادي والإجتماعي باعتبار هذا النوع من الانفاق هو الذي يحرك النشاط الاقتصادي بشكل فاعل ويكفل ايجاد فرص عمل جديدة ومتجددة للقوى العاملة ، بالإضافة إلى انه يعمل على حفز المستثمرين لإقامة مشروعاتهم في سائر محافظات المملكة بما يخدم الهدف المحوري الذي تسعى الحكومة لبلوغه والمتمثل في تحقيق التنمية المستدامة ، علماً بان حجم الموازنة المقدر للعام 2004 هو (2590) مليون دينار 0

## أولاً : الإيرادات والمنح الخارجية :

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال عام 2003 ما قيمته (2381.2) مليون دينار مقابل (2020.8) مليون دينار خلال عام 2002، أي بزيادة مقدارها (360.4) مليون دينار وبنسبة نمو (17.8%) ، وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لتراجع الإيرادات المحلية بما نسبته (3.2%) وارتفاع المنح الخارجية لمستويات عالية ، حيث وصلت هذه المنح للمرة الأولى إلى (682.6) مليون دينار مقابل (266.7) مليون دينار خلال عام 2002 ، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره (415.9) مليون دينار ، وقد جاء إزدياد هذه المنح بصورة رئيسية نتيجة إستلام الحكومة خلال شهر أيار الماضي لمبلغ (500) مليون دولار كجزء من المنحة الامريكية0

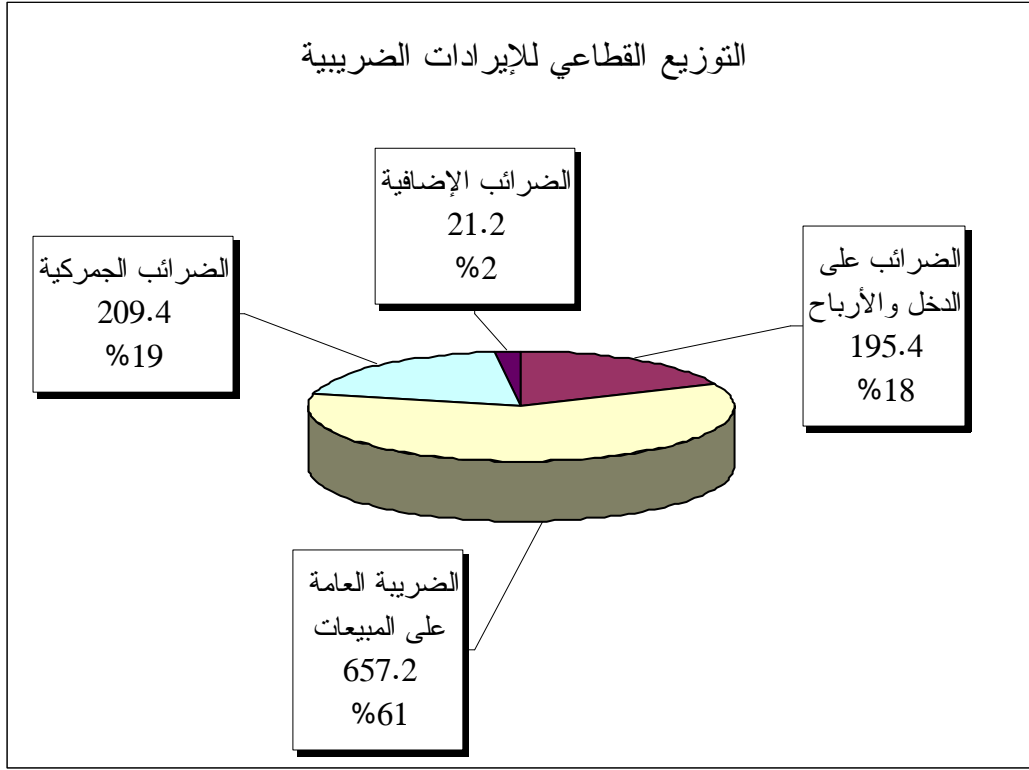
أما الإيرادات المحلية ، فقد بلغت خلال عام 2003 ما قيمته (1698.6) مليون دينار مقابل (1754.1) مليون دينار خلال عام 2002 ، أي بانخفاض مقداره (55.5) مليون دينار وبنسبة مقدارها (3.1%) .

وقد جاء الإنخفاض في الإيرادات المحلية بشكل رئيسي نتيجة لإنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة (16%) ، ولإنخفاض في حصيلة كل من ضرائب الدخل والأرباح والضرائب الجمركية والتي يعزى إنخفاضها لحالة الركود التي شهدها الإقتصاد الأردني خلال العام 2003 بسبب ظروف الحرب في العراق، اما الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية فقد جاء نتيجة لتراجع حصيلة بنود الأرباح والإيرادات المختلفة ، وإنخفاض أقساط القروض المستردة0

وفيما يلي جدول يبين توزيع الإيرادات الضريبية ونسب تغيرها في العامين 2002 و 2003

(مليون دينار)

الايـرادات الضريبية	2002	2003 (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والارباح	196.2	195.4	-0.4
الضرائب على المعاملات المحلية (الضريبة العامة على المبيعات)	564.5	657.2	16.4
الضرائب على التجارة الخارجية (الضرائب الجمركية)	219.8	209.4	-4.7
الضرائب الاضافية	19.8	21.2	7
المجموع	1000.3	1083.2	8.2%



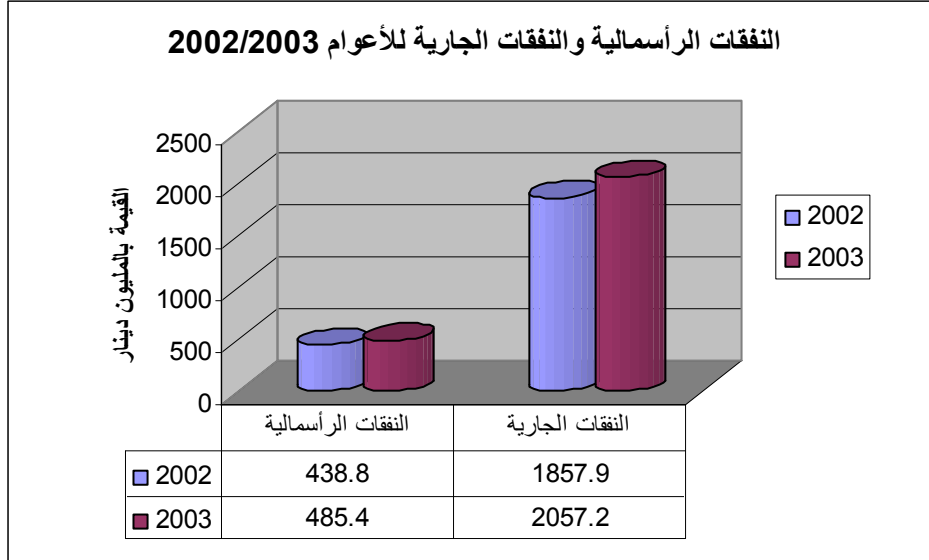
### **ثانياً: إجمالي الإنفاق:**

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2003 ما قيمته (2542.6) مليون دينار، مقابل (2296.7) مليون دينار خلال عام 2002 مسجلاً بذلك زيادة مقدارها (245.9) مليون دينار ونسبتها (10.7%) .

حيث بلغت النفقات الجارية خلال عام 2003 ما قيمته (2057.2) مليون دينار مقابل (1857.9) مليون دينار خلال عام 2002 ، أي بزيادة مقدارها (199.3) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (10.7%) .

أما النفقات الرأسمالية ، فقد ارتفعت أيضاً لتصل إلى (485.4) مليون دينار للعام 2003، بزيادة مقدارها (46.6) مليون دينار وبنسبة نمو (10.6%) ، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال عام 2002 والبالغة في حينه (438.8) مليون دينار .

وترجع الزيادة في إجمالي الإنفاق إلى نمو النفقات الجارية نتيجة للنمو السنوي في نفقات الرواتب والأجور والعلوات ونفقات التقاعد، إلى جانب نمو حجم النفقات الطارئة نتيجة الحرب في العراق 0



### ثالثاً: العجز المالي :

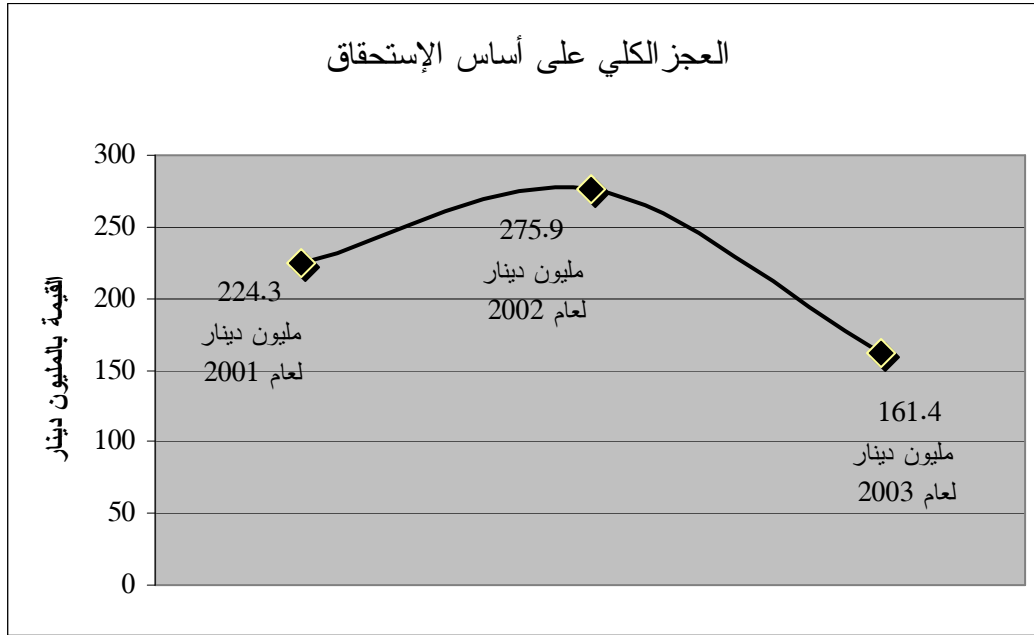
أفضت التطورات التي شهدتها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة إلى تراجع العجز المالي الكلي للموازنة العامة من (275.9) مليون دينار خلال عام 2002 إلى (161.4) مليون دينار خلال عام 2003 ، وذلك بنسبة مقدارها (41.5%) 0 ولدى استبعاد الفوائد المجدولة والبالغة (99.6) مليون دينار لعام 2003 من العجز المالي الكلي وصولاً إلى العجز النقدي ينخفض العجز المالي للموازنة ليصل إلى (61.8) مليون دينار مقابل (201.1) مليون دينار خلال عام 2002 0

وفيما يلي جدول يبين العجز المالي للموازنة العامة خلال عامي 2002/2003 :

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	2003	2002	
41.5-	161.4	275.9	العجز الكلي بما في ذلك الفوائد المجدولة (على أساس الإستحقاق)
69.2-	61.8	201.1	العجز الكلي باستثناء الفوائد المجدولة (على الأساس النقدي)





#### رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية :

##### المديونية الخارجية:

أظهرت البيانات السنوية المتعلقة بالرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية عام 2003 ارتفاع هذا الرصيد ليصل إلى (5392) مليون دينار أو ما نسبته (76.9%) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2003 ، مقابل (5350) مليون دينار أو ما نسبته (80.4%) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2002 ، أي بارتفاع مقداره (42) مليون دينار وبنسبة (0.7%) .

ويعود ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار الاردني (خاصة أسعار صرف اليورو) الذي حال دون انخفاض رصيد الدين الخارجي بصورة واضحة ، حيث كان لهذا العامل بالغ الأثر في ارتفاع رصيد المديونية الخارجية خلال عام 2003 بما قيمته (420) مليون دينار مقارنة بمستواه وفقاً لاسعار الصرف في نهاية عام 2002 0

علماً بأن اجمالي خدمة الدين العام الخارجي على الاساس النقدي لعام 2003 قد بلغ (749.1) مليون دينار ، منها (627) مليون دينار أقساط و(122.1) مليون دينار فوائد .

## القروض الخارجية المتعاقد عليها:

- بلغ إجمالي القروض المتعاقد عليها خلال عام 2003 حوالي (258) مليون دينار ، أو ما يعادل (364) مليون دولار أمريكي ، توزعت كما يلي:
- قرض أمريكي بقيمة (20) مليون دولار لتمويل شراء الحبوب 0
  - قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة (120) مليون دولار لقطاع التعليم والمعرفة 0
  - قروض صندوق أبو ظبي بقيمة (42) مليون دولار لقطاعي الصحة والتنمية 0
  - قرض بنك (نوردك) للاستثمار بقيمة (3.7) مليون دولار لتمويل مشاريع سلطة الطيران المدني 0
  - قرض إيطالي بقيمة (19.6) مليون دولار لتمويل قطاع المياه 0
  - قرض الصندوق العربي للإنماء بقيمة (33.3) مليون دولار لقطاع التعليم والمعرفة 0
  - قروض بنك الإستثمار الأوروبي بقيمة (77) مليون دولار لتمويل قطاعي التعليم والبنية التحتية 0
  - قرض الماني بقيمة (18) مليون دولار لتمويل قطاع البنية التحتية 0
  - قروض البنك الإسلامي للتنمية بقيمة (23.6) مليون دولار لتمويل قطاع التعليم 0
  - عدة اتفاقيات بقيمة (6.8) مليون دولار من ضمن البروتوكول الإسباني والبالغ (50) مليون دولار لتمويل عدة قطاعات منها الصحة والتعليم والطيران 0

## أثر ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني على رصيد المديونية الخارجية:

(مليون دينار)

العملة	الرصيد القائم في نهاية عام 2003 وبأسعار صرف نهاية عام 2002	الرصيد القائم في نهاية عام 2003 وبأسعار صرف على رصيد المديونية	أثر فرق سعر الصرف على رصيد المديونية
يورو	1174	970	204
ين ياباني	1177	1049	128
جنيه استرليني	407	366	41
وحدة حقوق	366	333	33

			السحب الخاصة
14	2254	2268	باقي العملات
420	4972	5392	المجموع

### المديونية الداخلية:

تشير البيانات المتعلقة بالمديونية الداخلية إلى ارتفاع صافي رصيدها في نهاية عام 2003 ليبلغ (1711) مليون دينار أو ما نسبته (24.4%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2003 ، مقابل (1354) مليون دينار في نهاية عام 2002 ، وذلك بنسبة ارتفاع مقدارها (26.3%) ، ويعود هذا الارتفاع بصورة رئيسة إلى إصدار سندات وأذونات لتمويل عجز الموازنة ، إلى جانب الأثر الناتج عن السياسة التي تبنتها وزارة المالية بهدف إعادة هيكلة الدين العام 0

### مجموع الدين العام:

في ضوء التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية ، فقد بلغ صافي الدين العام في نهاية عام 2003 ما قيمته (7095) مليون دينار ، أو ما نسبته (101.1%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2003 ، مقابل (6685) مليون دينار أو ما نسبته (100.5%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2002 0

القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	
5392	76.9	المديونية الخارجية
1711	24.4	المديونية الداخلية
7095	101.1	صافي الدين العام

### خامساً: برنامج التحول الإقتصادي والاجتماعي:

تم البدء بتنفيذ بعض مشاريع برنامج التحول الإقتصادي والاجتماعي خلال عام 2002 ، وتم خلال عام 2003 مواصلة تنفيذ مشاريع اخرى وفقا للأولويات المحددة لذلك ، وبما يتناسب مع قيمة المبالغ المستلمة من المنح الإضافية والمبلغ المخصص من عوائد التخاصية لهذه الغاية ، وذلك بهدف عدم المساس بالإنجازات المالية والنقدية وتجنب إحداث زيادة في العجز المالي للموازنة العامة أو زيادة المديونية الخارجية 0 حيث لم تدخل نفقات هذا البرنامج ضمن معادلة احتساب العجز المالي المقدر ضمن الموازنة العامة كونها ستمول من الموارد المالية الإضافية 0 وسيتم مواصلة الإنفاق على تنفيذ مشاريع هذا البرنامج بالقدر المتحقق من هذه الموارد وضمن اولويات محددة 0

وقد بلغ إجمالي إيرادات حساب برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال عامي 2002 و 2003 حوالي (274) مليون دينار منها (113) مليون دينار في عام 2002 و(161) مليون دينار في عام 2003 0  
 أما المبالغ المصروفة ضمن هذا البرنامج فقد بلغت حوالي (236.6) مليون دينار منها (57.5) مليون دينار في عام 2002 و(179.1) مليون دينار خلال عام 2003 0

**سادساً: مصادر عوائد التخصيص واستخداماتها:**

بلغ إجمالي عوائد تخصيص كل من شركة الاتصالات الأردنية والاسمنت الأردنية والملكية الأردنية وغيرها ما مجموعه (703.4) مليون دينار كما في 2003/12/31 ، وكما يلي:

الشركة	العائد (مليون دينار)
شركة الاتصالات الأردنية	468.1
شركة الاسمنت الأردنية	79.8
الملكية الأردنية	63.6
حصة التخصيص من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة (المعابر)	2.3
حصة التخصيص من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفاة البترول الأردنية	1.2
حصة التخصيص من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعددين	0.314
شركة البوتاس العربية	87.2
عوائد عقود ايجار / هيئة تنظيم قطاع النقل	0.639
المجموع	703.4

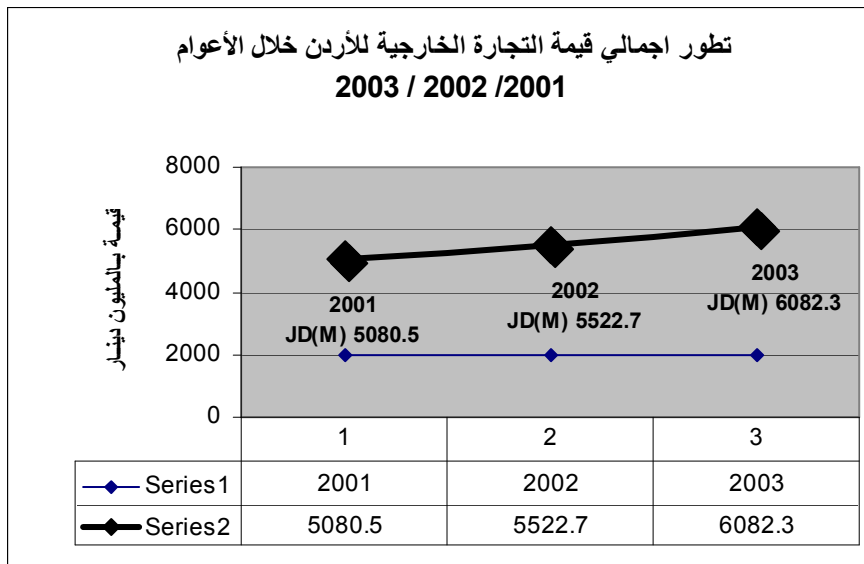
أما عن استخدام عوائد التخصيص ، فقد بلغ إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها من صافي عوائد تخصيص الشركات المشار إليها أعلاه ما قيمته (471.5) مليون دينار حتى نهاية عام 2003 أو ما نسبته (67%) من صافي هذه العوائد ، وقد تم استخدامها على النحو التالي:

- شراء ديون فرنسية وبريطانية بقيمة (172.3) مليون دينار 0
- إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (106.7) مليون دينار 0
- تمويل بعض مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي بقيمة (40) مليون دينار 0
- مساهمة الحكومة في صندوق الأردن الإستثماري بقيمة (57.9) مليون دينار 0

- مستلزمات توفير السكن الملائم لمنتسبي القوات المسلحة وموظفي وزارة التربية والتعليم بقيمة (24.9) مليون دينار 0
- برنامج دعم التمويل الإسكاني لموظفي الدولة بقيمة (50) مليون دينار 0
- تسديد قروض الملكية الأردنية بقيمة (111.4) مليون دينار 0

## التجارة الخارجية :

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية للاردن خلال عام 2003 (6082.3) مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها (10.1%) ، مقارنة بقيمة إجمالي التجارة الخارجية خلال عام 2002 والبالغة (5522.7) مليون دينار .



ويمكن تفصيل مؤشرات التجارة الخارجية للاردن على النحو التالي:

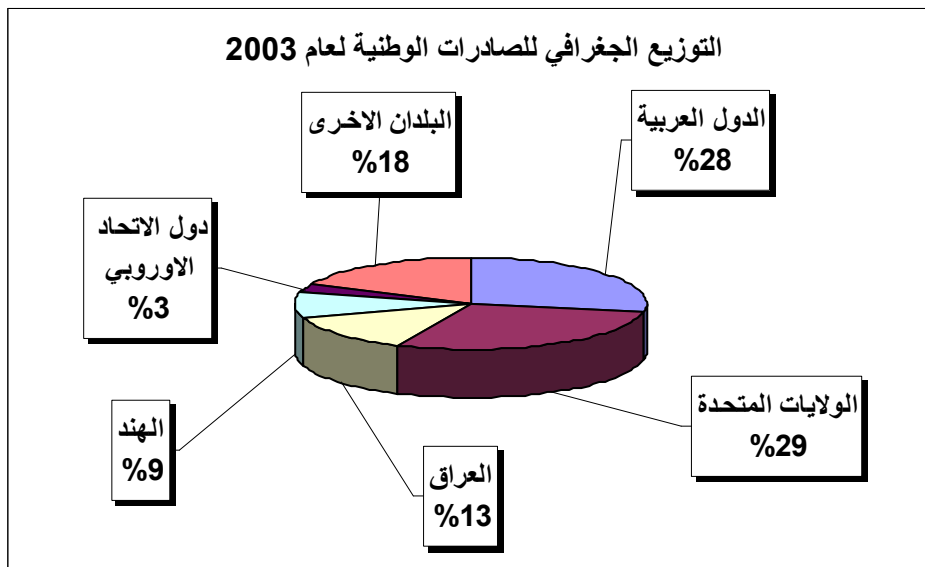
### ◀ أولاً : الصادرات الوطنية :

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2003 إلى ما مجموعه (1639.4) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (5.3%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2002 والبالغة في حينه (1556.7) مليون دينار .

وقد شكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (27%) من إجمالي التجارة الخارجية لعام 2003 ، في حين شكلت ما نسبته (28.2%) لعام 2002 .

### التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية :

توزعت الصادرات الوطنية على مجموعات الدول العربية والاجنبية ، حيث احتلت الدول العربية ما نسبته (28%) من إجمالي الصادرات الوطنية ، الولايات المتحدة (29%) ، العراق (13%) ، الهند (9%) ، دول الاتحاد الاوروبي (3%) ، وباقي الدول شكلت ما نسبته (18%) لعام 2003



### التركيب السلعي للصادرات الوطنية :

تركز التركيب السلعي للصادرات الوطنية على عدة مجموعات من السلع ، حيث احتلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته (23.3%) من قيمة الصادرات الوطنية ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات ما نسبته (15.7%) ، المصنوعات المتنوعة (34.4%) ، (7.5%) لمجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة ، (9.5%) للمواد الغذائية والحيوانية الحية ، (4.2%) لمجموعة الات ومعدات النقل ، (2.5%) لمجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ، وأخيراً مجموعة المشروبات والتبغ التي شكلت ما نسبته (2.4%) من إجمالي قيمة الصادرات الوطنية .

### ◀ ثانياً : السلع المعاد تصديرها :

ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال عام 2003 لتصل إلى (487.4) مليون دينار وبما نسبته (19.7%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال عام 2002 والبالغة (407.1) مليون دينار .

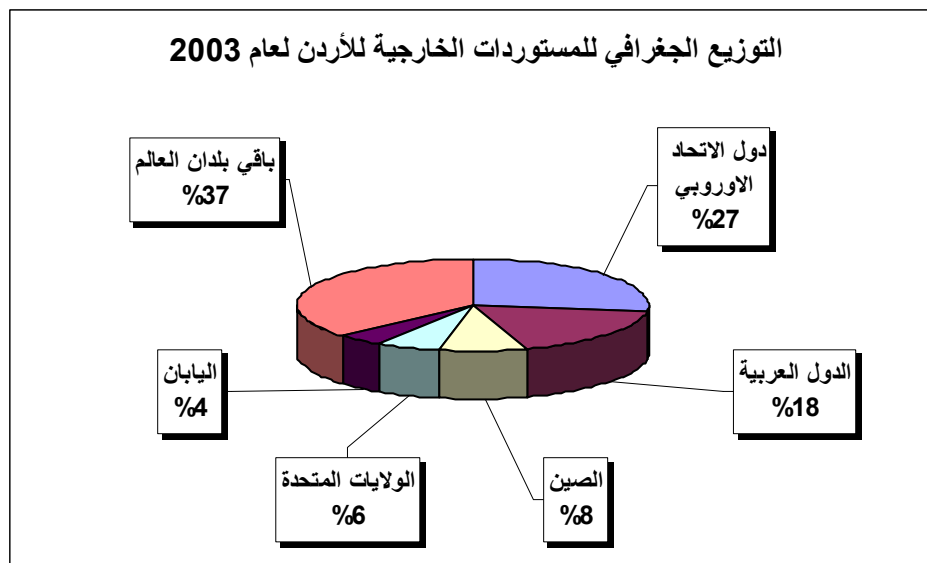
هذا وقد شكلت السلع المعاد تصديرها ما نسبته (8%) من إجمالي التجارة الخارجية لعام 2003 ، وما نسبته (7.3%) لعام 2002 .

### ◀ ثالثاً : المستوردات الخارجية :

ارتفعت قيمة المستوردات الخارجية للاردن خلال عام 2003 لتصل إلى (3955.5) مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها (11.1%) مقارنة بقيمة المستوردات الخارجية خلال عام 2002 والبالغة في حينه (3558.9) مليون دينار . وقد شكلت المستوردات الخارجية ما نسبته (65%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال عام 2003 ، وما نسبته (64.5%) لعام 2002 .

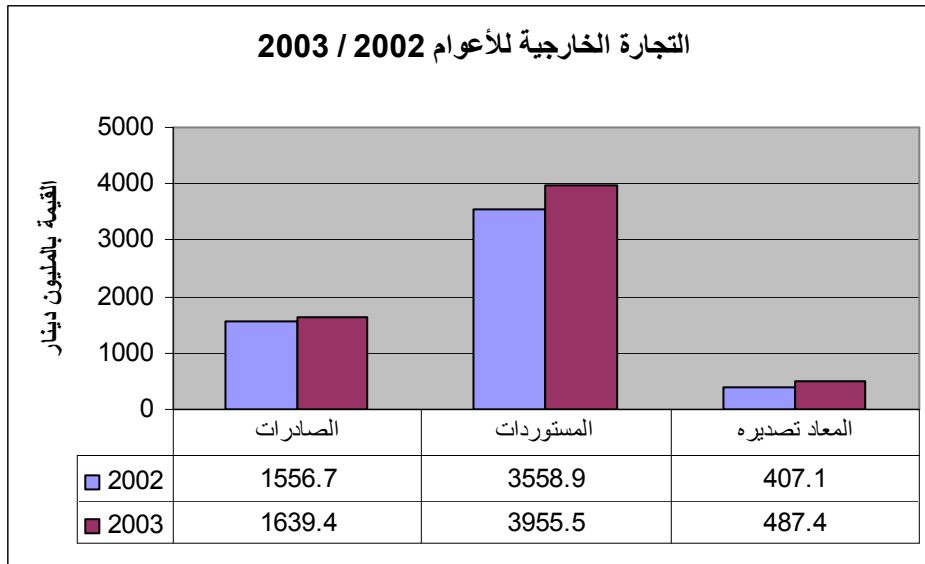
### التوزيع الجغرافي للمستوردات الخارجية للاردن:

احتلت دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (27%) من إجمالي المستوردات الخارجية للاردن ، وتوزعت النسب الأخرى على النحو التالي : الدول العربية (18%) ، الصين (8%) ، الولايات المتحدة (6%) ، اليابان (4%) ، بقية دول العالم (37%)



## التركيب السلعي للمستوردات الخارجية :

يمكن تقسيم التركيب السلعي للمستوردات الخارجية للأردن على النحو التالي : الآلات ومعدات النقل (23.2%) ، بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة (19.7%) ، المواد الغذائية والحيوانات الحية (14.1%) ، الوقود المعدني ومواد التشحيم (16.1%) ، المواد الكيماوية (11.5%) ، مصنوعات متنوعة (6.2%) ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات (2.4%) ، أصناف ومعاملات غير مصنفة (3.3%) ، بينما شكلت مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (1.8%) من إجمالي المستوردات الخارجية للأردن .



لا شك أن قيمة التجارة الخارجية للأردن بمختلف قطاعاتها ومستوياتها كانت في تحسن دائم خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن نمو التجارة الخارجية خلال عام 2003 كان مميزاً بالارتفاع والنمو الملحوظ في السلع المعاد تصديرها التي ارتفعت بنسبة (19.7%) ، والتي حققت كذلك نسبة نمو مميزة خلال العام السابق بما نسبته (48.4%) مما يدل على الارتفاع المتواصل لقيمة السلع المعاد تصديرها ، أما الصادرات الوطنية فقد بلغت نسبة نموها خلال عام 2003 (5.3%) ، في حين بلغت هذه النسبة خلال عام 2002 ما مقداره (15.1%) ، وبالرغم من ذلك فإن الارتفاع المتزامن في قيمة الصادرات الوطنية مع السلع المعاد تصديرها يعني أن الخطوات الدؤوبة الهادفة نحو تضيق الفجوة في الميزان التجاري أصبحت الى حد ما تحقق مبتغاه المنشود ، ولاشك ان أوضاع الحرب التي يعيشها العراق حالياً



وانخفاض الصادرات الأردنية إليه أدى إلى ارتفاع حجم العجز التجاري خلال عام 2003 بما نسبته (14.7%) ، في حين انخفض خلال عام 2002 بنسبة (12.7%) ، وكذلك يعزى ارتفاع العجز في الميزان التجاري لزيادة قيمة المستوردات الخارجية (نظراً لزيادة الطبيعي في حجم الإستهلاك المحلي وتلبية مستلزمات الصناعة المحلية) بما نسبته (11.1%) خلال عام 2003، في حين بلغت نسبة نموها خلال عام 2002 (3%) فقط

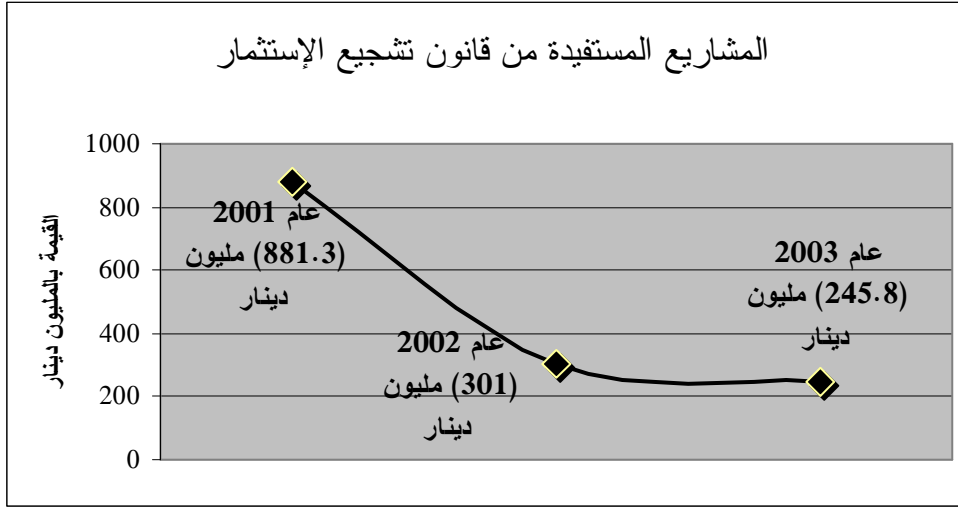
◀ وفيما يلي جدول يبين تطور التجارة الخارجية للاردن للاعوام 2003/2002:

(مليون دينار)

عام 2003		عام 2002		
الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	
5.3	1639.4	28.2	1556.7	الصادرات الوطنية
19.7	487.4	7.3	407.1	السلع المعاد تصديرها
11.1	3955.5	64.5	3558.9	المستوردات
10.1	6082.3	%100	5522.7	المجموع
14.7	1828.7-	—	1595-	الميزان التجاري

#### المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

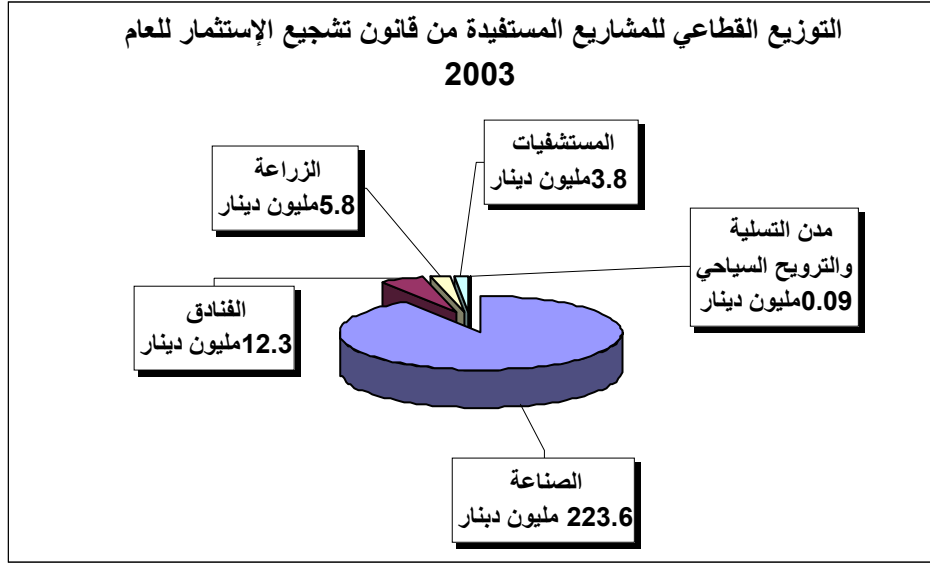
بلغ عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2003، (276) مشروعاً بنسبة انخفاض مقدارها (11%) مقارنة بعدد المشاريع لعام 2002 والبالغ (310) مشروعاً ، وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال المسجلة لهذه المشاريع لعام 2003 ما قيمته (245.8) مليون دينار بنسبة انخفاض مقدارها (18.3%) مقارنة بقيمة رؤوس أموال المشاريع لعام 2002 والبالغة (301) مليون دينار .



ويعود الإنخفاض الملحوظ في قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار إلى الأجواء غير المستقرة التي سادت وتسود المنطقة ، لاسيما النتائج السلبية الناتجة عن آثار الحرب في العراق ، والتي إنعكست على تصاعد وإرتفاع أسعار النفط الخام ، وحدثت تباطؤاً في حركة الإستثمارات الإقليمية والدولية0

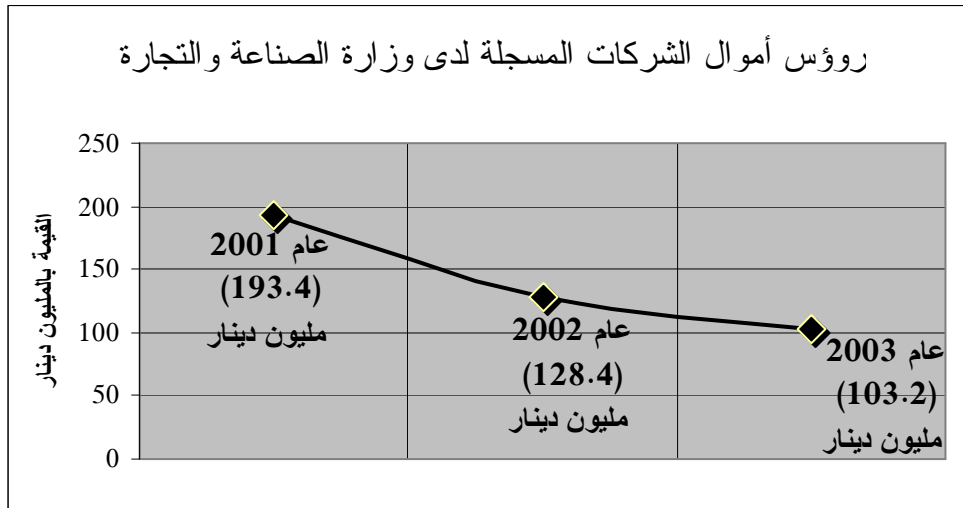
وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للاعوام 2002/2003 :

2002			2003			القطاع
العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	
289	277.5	92.1	249	223.6	91	الصناعة
4	3	1	6	12.3	5	الفنادق
13	5.1	1.7	16	5.8	2.3	الزراعة
2	6.1	2.1	4	3.8	1.6	المستشفيات
2	9.3	3.1	1	0.090	0.04	مدن التسلية
310	301	%100	340	245.8	%100	المجموع



### الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

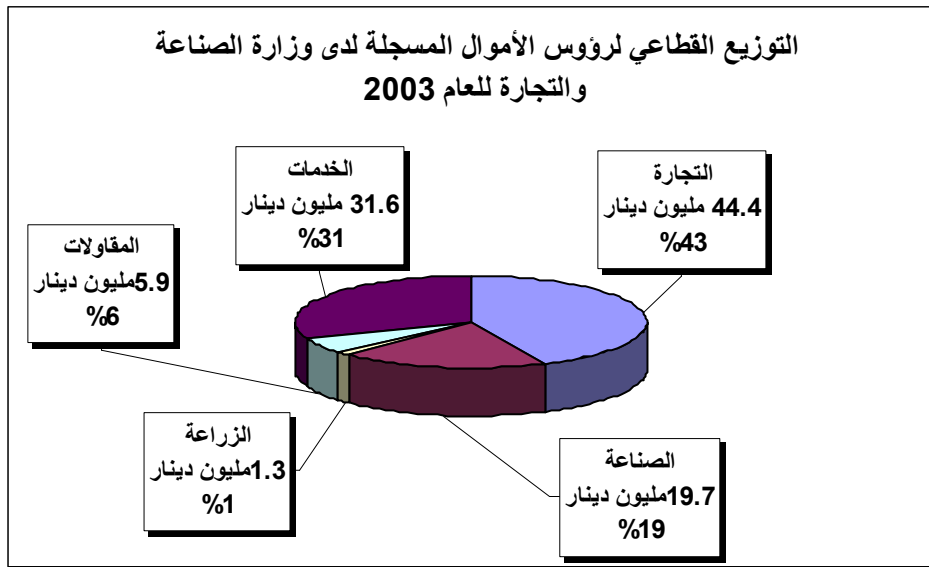
بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال عام 2003 ما قيمته (103.2) مليون دينار مقابل (128.4) مليون دينار خلال عام 2002 ، أي بانخفاض مقداره (25.2) مليون دينار ونسبتها (19.6%) .



وقد بلغ اجمالي عدد الشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال عام 2003 (5013) شركة بنسبة زيادة مقدارها (6.2%) مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال عام 2002 والبالغ (4717) شركة.

◀ وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة للاعوام 2003/2002 :-

نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)	2003			2002			
	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	
34.1	43.2	44.4	2388	25.8	33.1	2283	التجارة
38.8 -	19.2	19.7	701	25	32.2	646	الصناعة
48 -	1.4	1.3	38	2	2.5	45	الزراعة
18 -	5.8	5.9	86	5.7	7.2	66	المقاولات
40-	30.4	31.6	1800	41.5	53.2	1677	الخدمات
19.6-	%100	103.2	5013	%100	128.4	4717	المجموع



### بورصة عمان :

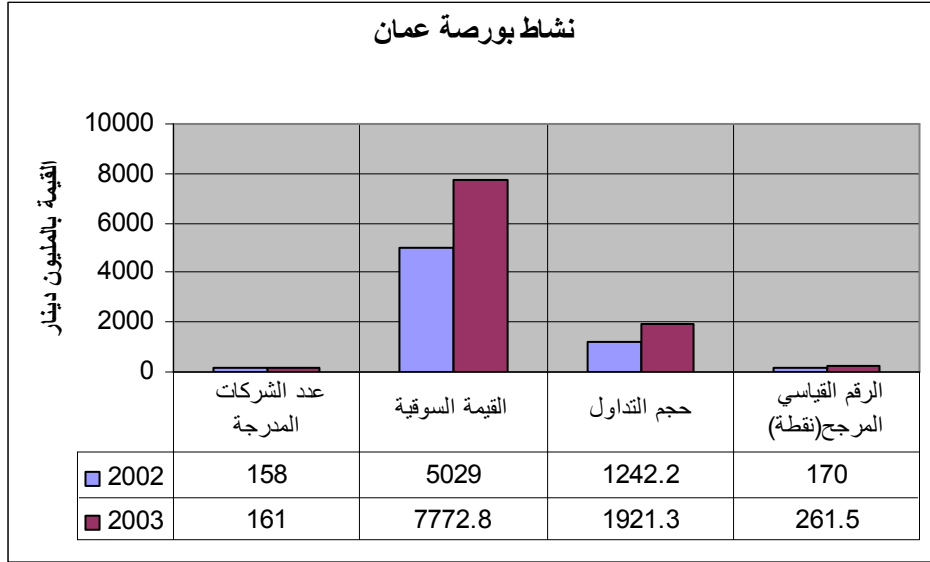
شهدت مؤشرات أداء السوق الثانوية في بورصة عمان تحسناً ملحوظاً خلال عام 2003 ، حيث ارتفع حجم التداول إلى مستويات غير مسبوقه منذ تأسيس السوق ليصل إلى (1921.3) مليون دينار ، مقارنة مع (1242.2) مليون دينار خلال عام 2002 ، بنسبة إرتفاع مقدارها (54.7%) وكذلك إرتفع عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان ليصل إلى (161) شركة خلال عام 2003 ، مقابل (158) شركة مدرجة بنهاية عام 2002

وارتفع الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية ليصل إلى (261.5) نقطة في نهاية عام 2003 ، بنسبة ارتفاع مقدارها (53.8%) ، مقارنة مع (170) نقطة لإغلاق عام 2002 ، وعلى المستوى القطاعي فقد ارتفع الرقم القياسي لقطاع البنوك بنسبة (73.4%) ، قطاع التأمين بنسبة (52.6%) ، قطاع الصناعة بنسبة (45.8%) ، وقطاع الخدمات بنسبة (19.5%) 0

كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال عام 2003 لتصل إلى (7772.8) مليون دينار ، بنسبة نمو مقدارها (54.6%) ، مقابل (5029) مليون دينار للعام 2002 0

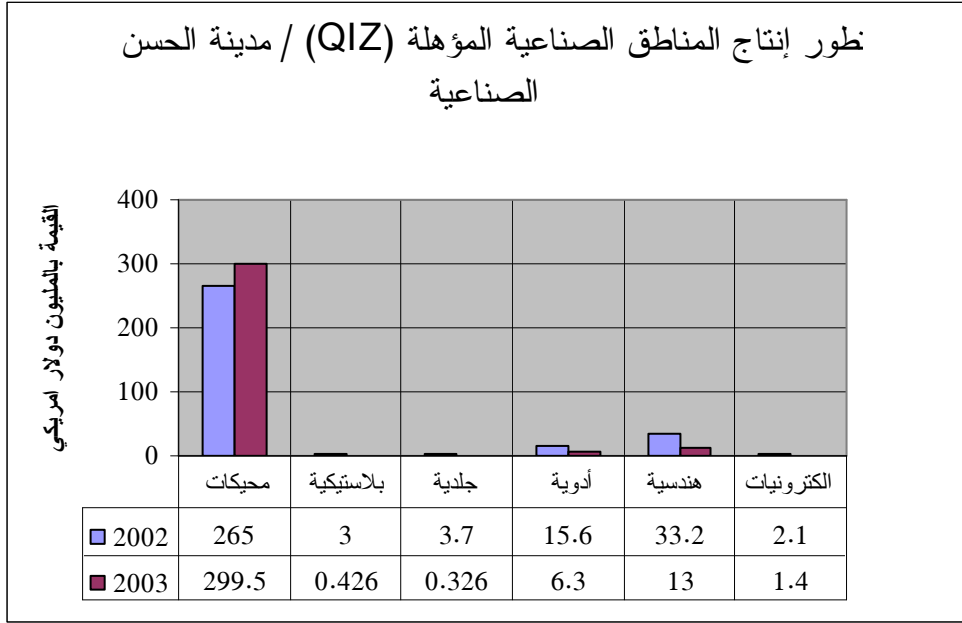
أما القيمة الإجمالية للأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال عام 2003 فقد بلغت (271.1) مليون دينار ، وشكلت ما نسبته (15.2%) من حجم التداول الكلي ، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين حوالي (199.2) مليون دينار 0

ويعود تحسن أداء بورصة عمان خلال العام 2003 إلى التطور الكبير في البنية التشريعية والتقنية التي شهدتها بورصة عمان ، وكذلك التقدم الملحوظ الذي شهده شوق رأس المال الأردني في مجال الإفصاح والرقابة ، خصوصاً بعد صدور قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 ، حيث عملت هيئة الأوراق المالية كجهة رقابية وكخطوة باتجاه حماية المستثمرين على تشديد الرقابة على سوق رأس المال من خلال نشر المعلومات الصحيحة والإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية ، إلى جانب التحسن الواضح الذي شهده الإقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة من حيث نسب النمو ، واستمرار إنخفاض أسعار الفوائد على الودائع المصرفية 0



### نشاط المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) :

بلغت قيمة الصادرات من كافة المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2003 (415.1) مليون دينار ، بازدياد مقداره (144.4) مليون دينار وبنسبة نمو (53.3%) ، مقارنة بقيمة الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2002 والبالغة في حينه (270.7) مليون دينار 0 وتعتبر مدينة الحسن الصناعية من أهم المناطق التي يتم التصدير من خلالها، حيث بلغت قيمة صادراتها خلال العام 2003 (321.1) مليون دولار أمريكي بانخفاض مقداره (2.4) مليون دولار ونسبته (0.8%) ، مقارنة بقيمة الصادرات خلال عام 2002 البالغة في حينه (323.5) مليون دولار.

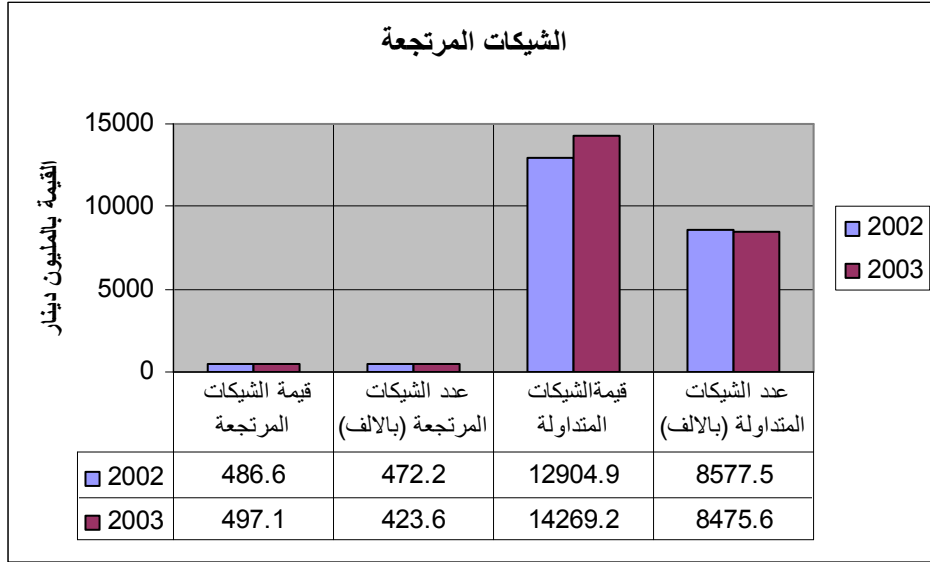


يتضح من الرسم البياني أعلاه أن الصادرات من المحيقات تشكل ما نسبته (93.2%) من إجمالي صادرات مدينة الحسن الصناعية ، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها تشكل نقطة ضعف لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة ، حيث أن القيود الكمية على الواردات الأمريكية من المحيقات سوف يتم إزالتها كلياً في نهاية عام 2005 ، وبذلك سوف يكون السوق الأمريكي مفتوح بشكل كامل لهذه السلع من مختلف دول العالم ، ولن يكون هناك أي تفضيل لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة لهذا النوع من السلع

#### الشيكات المرتجعة :

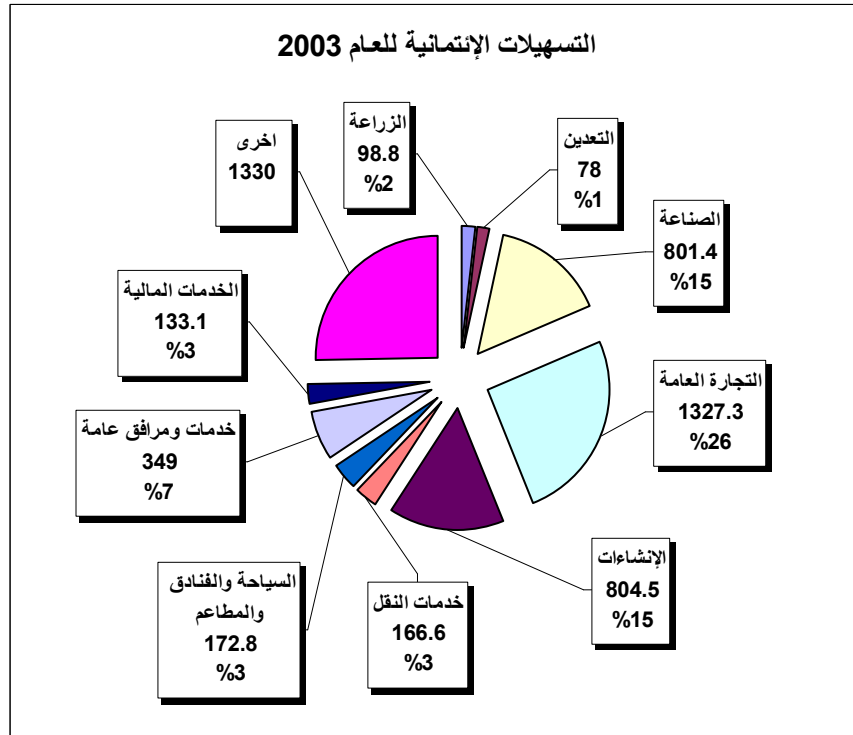
بلغ مجموع قيم الشيكات المرتجعة خلال العام 2003 (497.1) مليون دينار بزيادة مجموعها (10.5) مليون دينار ونسبة (2.1%) مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة لعام 2002 والبالغة (486.6) مليون دينار ، في حين بلغ مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال عام 2003 (14.2) مليار دينار مقابل (12.9) مليار دينار خلال عام 2002 ، أي بزيادة مقدارها (1.3) مليار دينار ونسبتها (10%) .

وبالتالي فإن قيمة الشيكات المرتجعة شكلت ما نسبته (3.4%) من إجمالي الشيكات المتداولة لعام 2003 ، وما نسبته (3.7%) من إجمالي الشيكات المتداولة لعام 2002 .



### التسهيلات الائتمانية :

بلغ مجموع قيم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال عام 2003 (5262.4) مليون دينار ، مقابل (5130) مليون دينار لعام 2002 ، أي بزيادة قيمتها (132.4) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (2.5%) .  
 ◀ وفيما يلي رسم توضيحي للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للعام 2003 :



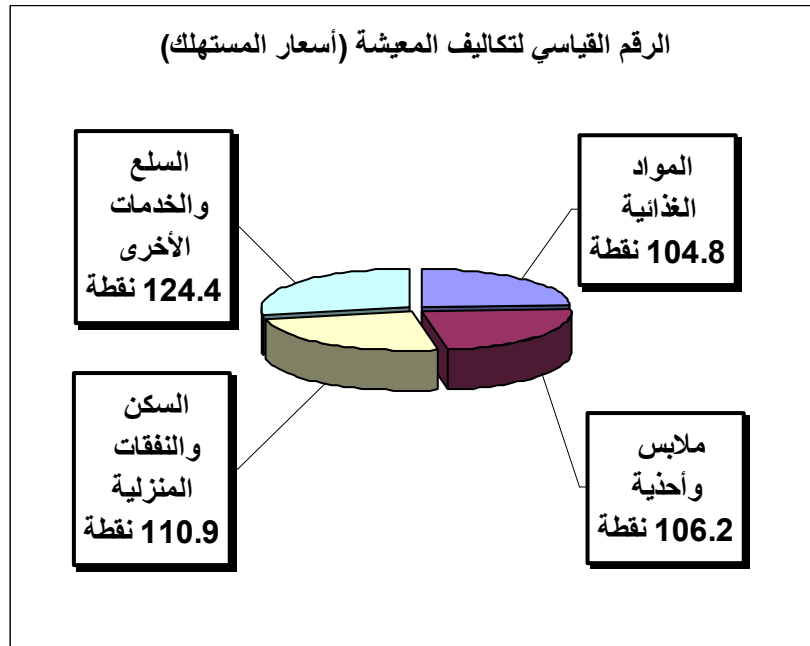


يتضح من الرسم البياني أعلاه أن قطاع التجارة العامة يستحوذ على النصيب الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة والتي بلغت نسبتها (26%) من مجموع التسهيلات الائتمانية ، ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع يشكل النسبة الكبرى من مجموع التسهيلات الائتمانية بشكل دائم وعلى مدار السنوات العشر الأخيرة الماضية0

### الرقم القياسي لتكاليف المعيشة :

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ( إتماداً على الرقم القياسي لعام 1997 ) قد ارتفع خلال عام 2003 ليصل إلى (110.7) نقطة ، في حين بلغ خلال عام 2002 ما مقداره (108.2) نقطة ، أي بنسبة نمو مقدارها (2.3%) .

◀ ويتكون الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من عدة مجموعات من السلع ، على النحو التالي :



## المراجع الرئيسية :

1. نشرة مالية الحكومة – المجلد الخامس/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني 2004).
2. النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي – المجلد (40) / العدد الثاني (شباط 2004).
3. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الإستثمار .
4. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة .
5. خطاب مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2004 0

ص0خ/ص0خ